



التداعيات السياسية والأمنية للتواجد الأجنبي في العراق والمنطقة الإقليمية

أ.م.د. إسحاق يعقوب الموسوي

الباحثة فاطمة كامل عباس

كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة

الملخص:

مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، وتحول العلاقات الدولية الى القطب المهيمن الوحيد، شنت الولايات المتحدة حربا على العراق لأسباب واهداف معننة، ولآخر غير معننة، اتضحت مع بدء الألفية الثانية بإعلان الولايات المتحدة حربها الأخرى على العراق واحتلاله وفق سياستها الهدافة الى تكريس تواجدها العسكري، في المنطقة الإقليمية والعراق خصوصا. واذ كانت لهاذين الحربين نتائج وتداعيات خطيرة، لم يقتصر تأثيرها على العراق فحسب، وإنما شمل كل المنطقة العربية ودول الجوار الإقليمي. اضافة الى ان تلك التداعيات تنوعت وتعددت مستوياتها فمنها ما كان سياسيا، بحيث طال بنية الانظمة السياسية بالتغيير، او ما كان يمثل تهديدات لشعوب المنطقة وأمنها.

الكلمات المفتاحية: التداعيات السياسية والأمنية، التواجد الأجنبي، العراق، المنطقة الإقليمية.

Abstract:

With the end of the cold war in 1991 international relations turned into the only dominant pole the united states launched a war on iraq for declared reasons and objectives and another unannounced it became clear with the beginning of the second millennium with the announcement of the united states another war on iraq and it's accupation accroding to it's



policy aimed at perpetuating its military presence in the regional region and Iraq in particular these two wars had a serious consequences and repercussions its impact was not limited to Iraq only but also including the entire Arab region and the neighboring countries in addition these repercussions varied and their levels varied between political and affected the structure of political systems with change or what constituted threats to the people and security of the region.

Keywords: Political and security repercussions, foreign presence, Iraq, the regional region.

: مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث حول حجم التداعيات للتوارد العسكري الاجنبي وتتنوعها بين سياسية وأمنية، فضلاً عن اتساع مدياتها بحيث لم تقتصر اثارها على العراق وحده بل شملت المحيط الاقليمي باسره.

: فرضية البحث

يفترض البحث ان حالة توارد القوة العسكرية الدولية في البيئة الاقليمية ادت الى تداعيات سياسية وامنية خطيرة، كما انها ادت بدول المحيط الاقليمي العربية وغير العربية إلى سباق في التسلح مما ادى إلى اختلال معادلة توازنات القوى الاقليمية.

: منهجية البحث

لقد تم اعتماد المنهج التاريخي إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي.

: المبحث الأول: التداعيات السياسية



عند تعرض العراق في العام ٢٠٠٣ ابان احتلاله إلى تحديات جمة اذ واجه تحديات خطيرة واشدها خطرا تلك التي شكلت انتهاكا لبعده السياسي والشخصية القانونية للدولة في علاقاتها الدولية.

المطلب الأول – انتهاك السيادة الوطنية

السيادة لغة: هي ساد يسود سيادة ، وقيل سيد القبيلة رئيسها ، واما السيادة اصطلاحا تعني ((انها اعلى درجات السلطة وما الحكومة الا هي هيئة تمارس السلطة لتنفيذ النظام))

ولقد اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٠٣ / ٣٦ وال الصادر في ٩ كانون الاول – ديسمبر ١٩٨١ « لا يحق لأي دولة ان تتدخل بشكل مباشر او غير مباشر ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية والخارجية لاي دولة اخرى » ^١ كما ان الامم المتحدة بحسب المبدأ الاساس يذكر « ان من واجب جميع الدول ان لا تهدد باستعمال القوى او تستعملها فعلا ضد سيادة الدول الاخرى او استقلالها السياسي او سلامتهااقليمية » ^٢ كما اكد القانون الدولي ان هيئة الامم المتحدة هي وحدها المخولة باتخاذ القرار بالتدخل العسكري لاي دولة اخرى ، والا فان تدخل اي دولة وخاصة باستعمال القوة العسكرية خارج اطار الامم المتحدة فانه يعتبر عدوان غير قانوني وغير مبرر، ^٣ وعليه فان قيام الولايات المتحدة بغزو العراق عام ٢٠٠٣ منفردة وخارج اطار الامم المتحدة ، يعد انتهاكا لسيادة الدولة العراقية. وباعتبار مبدأ سيادة الدول هو الاساس للتعامل الدولي ، القائم على الاحترام المتبادل كما في حرمة حدودها الاقليمية البرية ، وحرمة اجوائها وعدم التعدي على سلامة مواطنها ولأن شريعة المجتمع الدولي تعتبر ملزمة في العلاقات الدولية سواء كانت الدول عظمى ام كبرى ام من دول العالم الثالث، وكما جاء في المبدأ الاساسي لميثاق الامم المتحدة (انه على جميع الدول ان تضع في اعتبارها ان السلم والامن الدوليين لا يتم الا من خلال العلاقات الدولية القائمة على اساس الحرية والمساوات وحق تقرير المصير والاستقلال الوطني واحترام سيادة الدول بما فيها السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية والاقتصادية بصرف النظر عن نوع انظمتها



السياسية والاقتصادية والاجتماعية او مستويات التنمية لديها^٤ ، ولأن الولايات المتحدة قد فرضت هيمنتها الكاملة على المنظمة الاممية ، وواصلت استخدامها الواسع للقوة العسكرية ضد العراق بالرغم من كونه دولة مستقلة ذات سيادة ، واعلانها فرض السيطرة التامة على كافة مقدراته الاقتصادية واولها النفط . ومع ان القانون الدولي ينص على (احترام حق الدولة السيادي غير القابل للتصرف في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحريه ، وممارسة سعادتها الدائمة على موارداتها الطبيعية ،دون تدخل او تهديد من لخارج وباي شكل من الاشكال ، ومن الملاحظ ايضا ، ان العديد من الدول العربية والاقليمية قد انضمت إلى جانب الولايات المتحدة خلال عملية احتلالها للعراق وذلك بتهيئة القواعد العسكرية والمطارات والتي استخدمت في عمليات ضرب العراق او تلك التي سبقتها من العمليات العسكرية ابان العام ١٩٩١ لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة .

بالرغم من ان ميثاق الأمم المتحدة ينص على (جميع الدول ضمان عدم استخدامها اقليمها السياسي لانتهاك سيادة دولة اخرى على اي نحو كان)^٥ كما ينص الميثاق بحسب المادة (٢٢٤) على تحريم اللجوء الى القوة العسكرية في العلاقات الدولية ، وكذلك القرار (٢٥٢٦) والذي تضمن مبدأ وجوب الامتناع عن التهديد بالقوة العسكرية او استخدامها ضد اقليم دولة اخرى^٦ . يمكننا ان نستخلص مما سبق إن التواجد العسكري الامريكي خاصة بعد العام ٢٠٠٣ ، قد ادى ظواهر كارثية في العلاقات الدولية ، واولها تأكل سيادة الدول ، وتسبب بإحراج القانون الدولي الذي يدعوا ويؤكد على اهميه احترام سيادة الدول بالإضافة إلى إن حالة التواجد الاجنبي في المحيط الاقليمي ،وفي العراق خاصة ،قد شجع اطراف إقليمية أخرى على انتهاك سيادة العراق وسوريا وليبيا فيما بعد ، وبالتحديد تركيا ، بحيث واصلت توغلها داخل العميق العراقي بحجة ملاحقة مسلح حزب العمال الكردستاني ، (p.k.k)^٧ في القرى الحدودية لمحافظات إقليم كوردستان ،ابتداء من زاخو ومرورا بالعمادية وقنديل بين اربيل وسلامانية ، ومع ان



العراق قد احتاج لانتهاك تركيا لأراضيه، مستغلة انشغال العراق بمكافحة الإرهاب ، ومن الجدير بالذكر ان مفهوم انتهاك سيادة الدولة لا يتوقف على اختراق الحدود بالقوة العسكرية والذي يتسبب بإرباك أمني ، وانما يتعداه إلى مظاهر أخرى لا تقل خطورة كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول وقد سعت منظمة الأمم المتحدة إلى إيجاد القوانين التي تتنظم العلاقات الدولية ، اذ أكدت في ميثاقها على ان تجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بكل انواعه للدول يشكل تهديدا للشعوب واستقلالها الاقليمي ، كما ويشكل تهديدا للتنمية البشرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لديها^٨ ، كما ان قرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة على وجوب (الامتناع عن استغلال قضايا حقوق الإنسان واتخاذها وسيلة للتدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى ، او لممارسة الضغوط والأزمات او اثارة الفوضى فيها^٩

ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة قد تذرعت بقضايا انتهاكات حقوق الانسان في العراق والتخلص من الانظمة الدكتاتورية في المنطقة واحلال الديمقراطية محلها بالرغم من ان القرارات الاممية تلزم الدول بعدم (تقديم الدعم الى التكتلات العسكرية داخل دولة اخرى ، و خلق تحالفات عسكرية جديدة او توزيع قوات للتدخل داخل اقليم دولة اخرى كما ويلزم الدول الامتناع عن القيام سواء كان بصورة مباشرة او غير مباشرة بتشجيع انشطة التمرد او الانفصال او اعتماد تدابير تهدف الى تمزيق وحدة الشعب او تقويض نظامه السياسي كما وتلزم الدول بالامتناع عن اي عمل تتخلي يؤدي الى زعزعة الاستقرار في دول اخرى)^{١٠} ، والجانب الأهم فإن القانون الدولي وبنص صريح يلزم الدول (بوجوب الامتناع عن استخدام التدخل المسلح او التخريب او الاحتلال العسكري او اي شكل من اشكال التدخل سافرا كان او مستترا يوجه الى دولة اخرى او مجموعة من الدول او اي عمل تتخلي سواء كان عسكري او سياسي او اقتصادي في الشؤون الداخلية لدولة اخرى)^{١١} وباعتبار ما تعرض له العراق من احتلال عسكري سافر ، او ما كان من تدخل بشكل مستتر بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة والذي حصل بصورة قرارات



انفرادية ، وخارج اطار الامم المتحدة . الا ان الولايات المتحدة خلال عملية احتلال العراق وبعض الدول العربية والاقليمية الأخرى بعد العام ٢٠٠٣ ولنقطاع المصالح فيما بينها ، وللسعي ايها تكون دولة محوريه او مركزية بالنسبة للمحيط الإقليمي ، كدولة قطر والسعودية والامارات ومن الدول الاقليمية تركيا وايران ، كانت قد تجاوزت القانون الدولي بالتدخل في الشؤون الداخلية سواء في العراق وسوريا وليبيا واليمن ، وان كان بعضها من قبيل التدخل الإنساني الذي اجازه القانون الدولي بتقديم المساعدات الإنسانية او لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: عدم الاستقرار السياسي

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تعرف بانها عبارة عن تغيرات تطرأ على النظام السياسي بصورة عنيفة وغير منظمة، اما بالنسبة للعراق وبعد ان تعرض للاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ، وبعد أن تحول نظامه السياسي من نظام حكم استبدادي ، وهيمنة حزب اوحد شمولي ، الى نظام ديمقراطي تعددي ، يسمح ب التداول سلمي للسلطة . والذي كان من المفترض أن يتحقق فيه الاستقرار السياسي ، الا إنه وعلى العكس تماما ، فقد تواترت على العراق أزمات سياسية وأمنية ، تكاد تكون مستمرة ، ولعل حالة عدم الاستقرار هذه تعود إلى تأثير أسباب وعوامل ، بعضها خارجية ، والآخرى داخلية ، فالمؤثرات الخارجية ، هي استراتيجيات اعتمدتها الولايات المتحدة (العراق ما بعد صدام حسين) ، والتي تراوحت بين استراتيجيتين ، أولهما (ایجاد التناقض والصراعات الايدولوجية) ، والاستراتيجية الأخرى هي (افتعال لازمات) .

فمنذ تولي الحكم المدني الأميركي (بوول برimer) إدارة الحكم في العراق ، وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي ، على أساس توافقي مكوناتي طائفي ، بحيث تم اعتماد وترسيخ المحاصصة السياسية ، وتغليبيها على مبدأ الديمقراطية ، القائمة على حكم الأغلبية السياسية ، وذلك خلافا لما نص عليه دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، وكذلك ما سارت عليه كل الانظمة الديمقراطية في العالم.



وبحسب (سيناريو ايجاد التناقض والصراع الايديولوجي) ، تكرس الانقسام السياسي الذي أريد له أن يتصل في العملية السياسية ، ومنذ تشكيلة مجلس الحكم بدوره المحاصصاتية ، بدعوى ضرورة المحافظة على حالة التوازن ، والتحول بالنظام السياسي من التعديدية السياسية القائم على حكم الاغلبية ، إلى المكوناتية القائمة على العرقية والطائفية ، والتي من شأنها عاجلاً أم اجلاً تؤدي إلى تمزيق وحدة المجتمع . وعلى الصعيد الداخلي ، وفي حالة (عدم انسجام الخيارات السياسية بين المركز والاقليم) خاصة في مسألة عدم التزام الاقليم بحدود ممارسة الصالحيات ، والانفراد بصناعة القرار السياسي ، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ، وفيما يتعلق بكل الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الامنية ، اضافة إلى بقاء ملف المناطق المتنازع عليها دون الوصول إلى حلول منصفة متყق عليها ، ومما زاد من ارتقاض حدة التوتر بين المركز والاقليم ، هو اثارة موضوع انفصال الاقليم الكردستاني عن العراق ، خاصة عندما تم إجراء الاستفتاء (في ٢٥ سبتمبر أيلول عام ٢٠١٧)^{١٢} ، ولأن المؤشر الامني هو من اهم المؤشرات ، لوجود حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي ، فإن دخول البلاد في موجة من العنف الطائفي ، وتبعتها حالة الاحتجاج والاضطرابات في الموصل ، وعددا من المحافظات الغربية ، ودخول (داعش) ، مما أدى إلى حالة من الارباك والتردي في الوضع الامني والسياسي، اضافة إلى ان عمليات مكافحة الإرهاب ، وال الحرب على التنظيم الارهابي ، ادت إلى استنزاف قدرات العراق الاقتصادية ، الامر الذي أدى بدوره إلى انخفاض مستويات التنمية ، وتراجع مستوى الخدمات ، وارتفاع نسبة البطالة ، مما أدى إلى تفاقم الأزمة،

إضافة إلى التدخلات الخارجية، وتأثير اجندتها داخل العراق، اسهمت كثيراً في خلق حالة عدم التنظيم السياسي والمجتمعي.



ذلك لا بد من الاشارة ، إلى ان تأثيرات استراتيجية الفوضى الخلاقة ، لم تقتصر على بقعة محدودة من المحيط الاقليمي ، وانما انتشرت في اكثر من بلد عربي ، ففي نهاية العام ٢٠١٠ انطلقت ثورة شعبية في تونس ، وانتهت بنهاية رئيسها زين العابدين بن علي^{١٣} ، ثم امتدت ما اصطلاح على تسميتها بـ (ثورات الربيع العربي) او كما اسماها ((الدكتور مارك لنج في مقال له في مجلة السياسة الخارجية الامريكية بربع أوباما العربي))^{١٤} ، إلى كل من ليبيا ومصر واليمن وما تجدر الاشارة اليه ، إن ثورات الربيع العربي لم تحدث بفعل تأثيرات خارجية فقط ، وانما كانت لها أسباب وعوامل داخلية ، أدت إلى نشوئها وتضليلها ، اولها تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة النظم الاستبدادية ، بممارسة الظلم والاضطهاد لشعوبها، والتکيل بمعارضيها، وانتهاک حقوق الإنسان العربي ، مما جعلت المواطن العربي ينشد التغيير والخلاص ، بالإضافة إلى وجود انتشار الاتصالات الحديثة ، ووسائل التواصل الاجتماعي ، التي ساعدت على انجاح تلك الثورات، من حيث التواصل والتنظيم ، والوصول إلى نتائج منشودة في احداث التغيير الجذري للأنظمة الفاسدة. إلا أن آمال الشعوب العربية والشرق اوسطية بتحقيق الاستقرار لم تتحقق فعمت الحروب الاهلية محل الامن والاستقرار والفوضى والتمرد محل التداول السلمي للسلطة.

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية، سباق التسلح، قواعد عسكرية وتحالفات أمنية:

المطلب الأول – سباق التسلح

إن حالة التواجد العسكري الامريكي في جغرافية متاخمة لإيران، قد تسببت بإثارة المخاوف الإيرانية، من قرب التهديد المباشر لأراضيها ، او الغير مباشر لمصالحها ، فاتجهت إلى تعزيز قدراتها العسكرية .

بالإضافة إلى حافز المنافسة الإقليمية، كما إن في مدركات اصحاب القرار السياسي الإيراني إن العراق هو المحور العربي وعنصر التوازن الاقليمي في المنطقة^{١٥} فعلى ايران ومن وجها نظر سياسيوها، اعتماد استراتيجية الاستقطاب لدول الجوار، والاستعداد لكل التهديدات والمتغيرات المحتملة. وعلى صعيد



المواجهة مع الولايات المتحدة ، خاصة وإن الأخيرة بعد إن كثفت من تواجدها العسكري في الخليج العربي وجوار إيران تحديدا ، أصبحت لإيران دوافع استراتيجية وامنية ، فقد سعت إلى إيجاد عوامل الردع تجاه تهديد الولايات المتحدة ، وذلك من خلال تطوير برنامجها النووي عسكريا ، وتحت ظل نشاط دبلوماسي مكثف لإيران ، خاصة مع استمرارية دول أخرى في المنطقة الإقليمية ، بتنمية برامجها النووية كاسرائيل ، فقد واصلت إيران تعاونها المشترك مع كلا من روسيا على أساس اتفاقية التعاون المقامرة أيام العام ١٩٩٥ في المجال النووي وكذلك اتفاقية التعاون والتي بلغت كلفته (٧٨٠) مليون دولار عام ١٩٩٤ وفي العام نفسه وخلال زيارة الرئيس الإيراني آنذاك محمد خاتمي إلى روسيا ، حينها تم الاتفاق على بناء ثلاثة مفاعلات نووية في إيران بتكلفة تقدر بحوالي (٢٩) بليون دولار ص

و ضمن تطورات الملف النووي الإيراني وخلال العام ٢٠٠٦ عاودت إيران تخصيب اليورانيوم ، كما أعلنت قرارها بإيقاف التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبدورها قامت الوكالة الدولية بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.^{١٦} بحسب المعطيات ، فإن إيران دوافع عسكريه مثلما لها دوافع اقتصاديه ، من تطوير برنامجها النووي ، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، ومخاوف امتداد خطر التوأجع العسكري الاجنبي إلى أراضيها ومياهها .إن إيران تهدف إلى إيجاد حالة من التوازن مع تهديد الوجود الاجنبي في جوارها والمحيط الإقليمي ، فهي تسعى إلى إيجاد عوامل الردع ، على غرار ما توصلت إليه كوريا الشمالية ، من تعزيز امنها قبالة التهديدات الأمريكية ، وذلك من خلال تطوير قدرتها النووية .

ـ تهدف إيران إلى ترسيخ مكانتها الإقليمية من خلال كونها دولة إسلامية محورية .
ـ إن إيران وبحسب المؤشرات ، تسعى إلى إقامة كتلة سياسية إقليمية مع دول الخليج وأسيا الوسطى ، وذلك من خلال بناء قدراتها النووية وتدعم مكانتها السياسية والمحافظة على دور إيران إقليميا



المخاوف الإيرانية إزاء مخاطر التهديد الإسرائيلي ، خاصة بعد التوسع والتمدد السياسي والعسكري الإسرائيلي ، بعد اجراء عملية السلام العربي _ الإسرائيلي ودخول الكثير من الدول العربية في (عملية تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني) .

المطلب الثاني: القواعد العسكرية الأجنبية والتحالفات الأمنية

مع بدايات الغزو العراقي للكويت ، كانت الاستراتيجية الخليجية قد اتجهت إلى التعاون مع قوة خارجية للحفاظ على امنها ، خاصة وإن الولايات المتحدة وباعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة ، والقادرة على مواجهة ودفع التهديدات المحتملة ، خاصة وإن القوات العراقية بعد احتلالها للكويت ، استطاعت وبعملية عسكرية ، من دخول الاراضي السعودية في منطقة الخفجي ، وبال مقابل فإن الولايات المتحدة ولتحقيق أهدافها في نشر تواجدها العسكري ، فقد بادرت إلى إبرام العديد من صفقات التسليح الضخمة مع السعودية وبافي دول الخليج (السلاح مقابل النفط) وفي العام ١٩٩١ قامت الولايات المتحدة بإرسال قوات إلى السعودية ، بحيث أستمر تواجد تلك القوات على الاراضي السعودية حتى العام ٢٠٠٣ بعد أن تم استبدالها بقوات أمريكية وبريطانية فقط ، أما بالنسبة لدولة الكويت ، وأنها تعتبر حليف استراتيجي للولايات المتحدة ، وقد تواجد على أراضيها المقر الرئيس للقيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط ، إضافة إلى تواجد (١٣٠٠٠) ألف جندي أمريكي ، موزعين في قواعد (قاعدة علي السالم الجوية وعريفجان وقاعدة احمد الجابر الصباح)^{١٧} أما بالنسبة لدولة قطر ، فإنها استضافت أكبر قاعدة أمريكية (العديد) في الشرق الأوسط وكذلك قاعدة السيلية بـ تعداد يقرب من ١٣٠٠٠ ألف مقاتل أمريكي ، بالإضافة إلى سلطنة عمان فقد صار تمركز القوات الأمريكية بالقرب من مضيق هرمز ، للحيلولة دون تهديد امدادات النفط الخليجي إلى الغرب. كما وإن الأردن ولكنها تتميز بأنها من الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة وذلك باعتبارها عنصرا مهما في دعم عملية الاستقرار الإقليمي، كما ان اسرائيل تعتبر مملكة الأردن بمثابة الطوق



الامني لحدودها. فقد تواجد فيها حوالي (٢٨٠٠) جندي امريكي بحسب اتفاقية امنية بين الطرفين^{١٨}. وعلى سبيل انتشار القواعد الامريكية في الخليج العربي ، فقد تمركز في دولة البحرين حوالي سبعة الاف جندي امريكي بقاعدةتين عسكريتين الأولى في ميناء خليفة واما القاعدة الثانية في ميناء الشيخ عيسى الجوي واما فيما يخص الانتشار العسكري للقوات الأمريكية على اراضي المملكة السعودية ، فكانت قاعدة الأمير سلطان من أولى واكبر القواعد للقوات الامريكية وذلك في اطار اتفاقية الدفاع المشترك ، بحيث عملت القوات الأمريكية على تدريب وتطوير قدرات ((الحرس الوطني السعودي والقوات البرية الملكية السعودية))^{١٩} وبتأثير من الولايات المتحدة على الدول العربية ، بتقديم الامتيازات مرة ، او التلويع بخطورة التهديد الايراني على أمن المنظومة الخليجية مرة أخرى ، فقد اندفعت السعودية إلى ابرام اتفاقية مع الولايات المتحدة ، لتزويدها بالتقنية النووية وبناء مفاعل نووي لإنتاج الكهرباء والمياه ، ومثلها دولة الامارات اذ تم توقيع اتفاقية لإنشاء مفاعلين نووين في ابو ظبي لإنتاج الكهرباء والآخر لتحلية المياه مع شركة سوسيز وتوتال. وعلى الصعيد الاقليمي، فقد منحت تركيا قوات الولايات المتحدة قاعدة ازمير وانجلرليك ، وعند انعقاد مؤتمر إسطنبول للتعاون ، قدم حلف الناتو مبادرة تضمن تواجد دول الحلف في المنطقة الإقليمية، بإرادة من الولايات المتحدة لتدويل حالة التواجد العسكري في العراق والمحيط الإقليمي^{٢٠}.

الخاتمة:

لقد ادت حالة الوجود العسكري الدولي في محيطنا الاقليمي إلى تداعيات وعواقب وخيمه بالنسبة لشعوب ودول المنطقة الاقليمية وولها تأكل سيادة الدول وتسبب بإحراج القانون الدولي فضلا عن تقويض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما انه شكل حافزاً لتأجيج الصراع الاقليمي ودفع به نحو سباق للتسلح من جانب ، ومن جانب اخر فقد ادى بالدول العربية وغير العربية الاقليمية نحو الانصياع



والتبغية الكاملة للهيمنة الامريكية من خلال دخولها في تحالفات واتفاقيات سياسية واقتصادية وامنية ، مما اكسب التواجد الاجنبي شرعية وجوده وانعكس سلبا على شعوب المنطقة بعدم الامن والاستقرار السياسي فيها.

الهوامش :

- ١ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .
- ٢ ميثاق هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ المادة ٢٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة .
- ٤ الأمم المتحدة ، القرار ٢٥٢٢٦ لهيئة الأمم المتحدة .
- ٥ قرارات هيئة الأمم المتحدة .
- ٦ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٧ فاضل الريبيعي ، احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بحث منشور ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان ٢٠٠٤ ص ٢٧٥-٢٧٦ .
- ٨ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٩ ميثاق الأمم المتحدة .
- ١٠ مبادئ القانون الدولي .
- ١١ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٣ في ٩ كانون الأول ١٩٨١ .
- ١٢ <https://www.Aljazeera..NET>
- ١٣ مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد ١٨ العدد ٦٣ سنة ٢٠٢٠ ص ١٦٣ .
- ١٤ مجلة فورن بوليسي الامريكية . <https://foreingpolicy.com>
- ١٥ البرنامج النووي الإيراني . www.albainah.netindexfunction=Item&id=1429.&lang



- ١٦ عبد الله سعد العتيبي ، الأزمة الإيرانية - الأمريكية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي ، دراسة حالة ١٩٩٧-٢٠١١ ، كلية العلوم السياسية-جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٢ ص ٢٩ .
- ١٧ روبرت سبرينغبورغ ، المساعدة الأمنية في الشرق الأوسط ، مركز ماكلوم كارنيجي ٢٠٢٠ ص ٤٢ .
- ١٨ مايكل نايت ، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وال سعودية ، الجزء الأول ، وضع الشروط على صفقات الأسلحة لتعزيز النفوذ ، معهد واشنطن -بوسطن ٢٠١٨ ص ٣٢ .
- ١٩ مايكل نايت ، المصدر نفسه ص ٣٣-٣٤ .
- ٢٠ عبد العزيز صقر ، ضرورة إعادة النظر بين دول المجلس وحلف الناتو ، مركز الخليج للأبحاث ص ٦١ .

المراجع:

- ١-عبد الله سعد العتيبي ، الأزمة الإيرانية الأمريكية وانعكاساتها على امن الخليج العربي دراسة حالة ١٩٩٧-٢٠١١ ، كلية العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٢ ،
- ٢-مايكل نايت ، التعاون الامني بين الولايات المتحدة وال سعودية ،الجزء الأول ،وضع الشروط على صفقات الأسلحة لتعزيز النفوذ ، واشنطن -بوسطن ٢٠١٨ ،
- ٣-عبد العزيز صقر ، ضرورة اعاده النظر بين دول المجلس وحلف الناتو ،مركز الخليج للأبحاث ،ال سعودية ، ٢٠١٦
- ٤-روبرت سبرينغبورغ ،المساعدة الامنية في الشرق الأوسط ، مركز ماكلوم كارنيجي ، ٢٠٢٠ ،
- ٥-فاضل الريعي ، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ٢٠٠٤
- ٦-مجلة الرافدين للحقوق ،المجلد ١٨ ،العدد ٢٠٢٠ ،٢٠٢٣ ،
<https://www.aljazeera.net>
- ٧-مجلة فورن بوليسي الامريكية
<https://foreignpolicy.com>
- ٨-البرنامج النووي الإيراني
www.albainah.net
- ٩-الأمم المتحدة ، القرار ١٠٣ ، ١٩٨١ ، المادة ٢٤٤ ، القرار ٢٥٢٢٦

